دانة غاز
DANAGAS

شركة نفط الهلال
Crescent Petroleum

مشروع دانة غاز ونفط الهلال

في إقليم كردستان العراق

تقرير المنافع الاقتصادية-الاجتماعية

استثمار
نحو 1.1 مليار دولار

نتيجة تقييم التأثيرات الاقتصادية:
التعاقبية

9.6 مليار دولار

15.5 مليار دولار

pwc

www.pwc.com/me

ملخص تنفيذي

أسندت كل من شركة "دانة غاز" و شركة "نفط الهلال" إلى "برايس و وترهاوس كوبرز" مهمة تقييم المنافع المجتمعية لاستثماراتهما في مشروع غاز دانة غاز ونفط الهلال ("مشروع دانة غاز ونفط الهلال") في إقليم كردستان العراق. جاء تطوير حقول الغاز الطبيعي في إقليم كردستان العراق ("إقليم كردستان") ضمن أهم أولويات حكومة إقليم كردستان، ويعد هذا المشروع بمثابة مساهمة ضخمة في تطوير البنية التحتية لاستخراج الغاز وإنتاجه ونقله في إقليم كردستان من أجل تلبية نسبة كبيرة من احتياجات المنطقة من الطاقة باستخدام الغاز. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يستمر مشروع دانة غاز ونفط الهلال في الإسهام بصورة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم كردستان كما سيساعد حكومة إقليم كردستان على تطبيق سياساتها الاستراتيجية وتنفيذ أولوياتها التنموية على الصعيد الإقليمي والمحلي والدولي. يمثل هذا التقرير نتائج التقييم اعتبارا من ديسمبر 2014.

نسهم في التنمية الشاملة لإقليم كردستان العراق

مشروع دانة غاز ونفط الهلال

في أبريل 2007، أبرمت شركة دانة غاز اتفاقية مع حكومة إقليم كردستان بغرض تقييم وتطوير اثنين من أكبر حقول الغاز في الإقليم وهما (حقلي خور مور وجمجمال). تم بموجب هذه الاتفاقية منح الحقوق الحصرية لشركة نفط الهلال العالمية المحدودة وشركة دانة غاز (يشار إليهما مجتمعتين باسم "المشغلين المتضامنين") لتقييم وتطوير ومعالجة وتسويق وبيع النفط من حقلي غاز خور مور وجمجمال. وكمرحلة أولى توفير إمدادات الغاز الطبيعي كوقود لاثنتين من محطات الكهرباء المحلية الرئيسية التي يتم بناؤها في إربيل وجمجمال، ذلك إلى جانب توفير الغاز للصناعات المحلية ولأغراض التصدير. ذلك بالإضافة الى وجود العديد من الاستثمارات الكبرى الأخرى والتي تم التخطيط لها في الحقول المشار إليها و عدد من المشاريع ذات التأثير الاجتماعي ولكنها لازالت مؤجلة نتيجة للنزاع القائم مع وزارة الثروات الطبيعية منذ مايو 2009. سوف يعمل حل النزاع على المباشرة في التطوير الملائم لهذه الحقول بما يحقق النفع لشعب إقليم كردستان العراق.تنتج هذه الحقول حالياً أكثر من 80 ألف برميل من النفط المكافئ يومياً بما في ذلك إنتاج الغاز الذي يبلغ 320 مليون قدم مكعب قياسي يومياً.

استثمرت دانة غاز ونفط الهلال حتى تاريخه، بالتعاون مع شريكتيهما الأوروبيتين؛ "أو إم في" و"إم أو إل"[1] ، أكثر من 1.1 مليار دولار بموجب الاتفاقية المبرمة مع حكومة إقليم كردستان في بناء خط أنابيب لنقل الغاز بالإضافة الى مرافق معالجة، الأمر الذي يجعله أحد أضخم استثمارات القطاع الخاص في قطاع النفط والغاز العراقي.

[1] شركة "أو إم في"، أكبر شركة صناعية نمساوية مدرجة، وشركة "إم أو إل" المجرية للنفط والغاز، أكبر شركة مجرية مدرجة، هما من شركات النفط والغاز الأكثر نشاطاً على مستوى أوروبا.

مشروع دانة غاز ونفط الهلال

إجمالي الاستثمارات حتى تاريخه

الكهرباء و الناتج المحلي الإجمالي

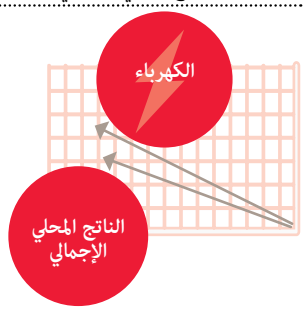

زيادة في توفر الكهرباء من 8 ساعات إلى 22 ساعة يوميا في كردستان (فيما تظل مناطق أخرى في العراق لا يصلها ما يكفي من الطاقة الكهربائية) مع تقديم استثمارات إضافية من القطاع الخاص لإقليم كردستان تزيد على 30 مليار دولار وما نتج عن ذلك من نمو ملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي.

المنافع التعاقبية للمشروع

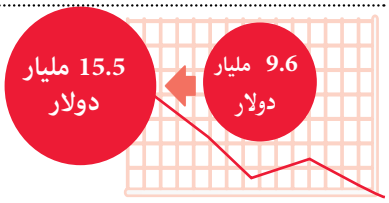

بلغت نتيجة تقييم التأثير الاقتصادي لعمليات التسويق والبيع من 9.6 مليار دولار إلى 15.5 مليار دولار (تتراوح بين 40% – 66% من الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كردستان العراق).

المنافع المباشرة للمشروع (استبدال زيت الديزل)

المنافع والآثار التعاقبية للمشروع

على الرغم من أن هذا المشروع يقدم منافع مباشرة ضخمة لإقليم كردستان العراق (والتي تمت مناقشتها بصورة منفصلة في هذا التقرير)، إلا إنه يجب الاعتراف بحقيقة أن المنافع الأكبر والأطول أجلاً لهذا الاستثمار تنشأ من خلال التأثير التعاقبي. يختص هذا القسم من التقرير بعرض التأثيرات الاقتصادية التعاقبية التي أحدثتها دانة غاز ونفط الهلال من خلال توريد الغاز إلى محطات الطاقة الكهربائية في إربيل وجمجمال. واستناداً إلى مراجعة موسعة للأدلة الدولية، وتفسيرها في سياق إقليم كردستان العراق، حصلنا على نتائج متعددة الجوانب:

1 إمداد وفير للكهرباء

وفقا للتقديرات سوف تؤدي هذه الزيادة في القدرة إلى تعزيز الناتج المحلي الاجمالي على المدى البعيد بحوالي

6.2 – 15.5 مليار دولار

(26 – 66% من الناتج المحلي الإجمالي إقليم كردستان العراق 2011)

تعمل دانة غاز ونفط الهلال على إمداد غاز بأسعار منخفضة الثمن كمادة تغذية لمحطات الكهرباء في إربيل وجمجمال، الأمر الذي يعمل على دعم 46% من الطاقة المقدرة لإقليم كردستان العراق أدى إلى مضاعفة قدرة تلك المواقع قبل إنشاء المحطات الجديدة في عام 2008 لثلاثة أضعاف. وطبقا للتقديرات سوف تعمل هذه الزيادة في القدرة على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد بحوالي 6.2 – 15.5 مليار دولار (26% - 66% من الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كردستان العراق). يرتبط هذا الرقم بكمية الطاقة الكهربائية كما يتصل بقدرة الاقتصاد على التوسع والتوجه إلى التصنيع والتنوع مع مرور الوقت، وهي الأمور التي تحتاج جميعها إلى الطاقة الكهربائية.

2 مصدر موثوق لإمداد الكهرباء

وفقا للتقديرات سوف تؤدي هذه الزيادة في موثوقية مصدر الكهرباء إلى تجنب تكاليف الأعمال بحوالي

9.6 – 21.2 مليار دولار

(41 – 90% من الناتج المحلي الإجمالي إقليم كردستان العراق 2011)

منذ بدء تشغيل محطتي الكهرباء في إربيل وجمجمال، زاد متوسط ساعات إمداد الطاقة الكهربائية يوميا من 8 ساعات عام 2006 (ساعتين خلال عام 2002 وما قبله) إلى 22 ساعة عام 2012 ويقترب ذلك من كونه إمداد كهرباء غير منقطع. وطبقاً للتقديرات سوف تؤدي هذه الزيادة في موثوقية مصدر الكهرباء إلى تجنب التكاليف التي تتكبدها الأعمال نتيجة لانقطاع الكهرباء بحوالي 9.6 – 21.2 مليار دولار (41 – 90% من الناتج المحلي الإجمالي). يرتبط هذا الرقم بمدى موثوقية واستمرار إمداد الكهرباء – إن إمداد الكهرباء غير الموثوق يزيد من التكاليف بالنسبة للأعمال بما في ذلك النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية التي تنفق على المصادر الاحتياطية لتوليد الكهرباء، وإعدام السلع نصف المعالجة، وتكاليف العمالة غير المستغلة وما إلى ذلك. وفي الحالات الحادة، قد تؤدي هذه التكاليف إلى انتفاء جدوى الأعمال وتمثل إجمالي ناتج محلي غير موجود فضلا عن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

3 إمداد كهرباء بأسعار منخفضة

إن توفير غاز طبيعي منخفض التكلفة لمحطتي الكهرباء في إربيل وجمجمال يعمل على دعم توليد الطاقة الكهربائية بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي. لم يتم تحديد حجم الأثر الأوسع لذلك ولكن يتضح أنه يدعم إمداد الكهرباء بالأسعار المنخفضة السائدة حاليا في إقليم كردستان كما يعمل على تخفيض الضغط على وزارات الحكومة التي تدعم الأسعار المنخفضة من الناحية المالية. يعد هذا الأثر نقطة إضافية إلى الوفورات المالية الناتجة عن استبدال الديزل كما سيتم مناقشته في القسم الذي يحمل عنوان "المنافع المباشرة للمشروع".

تخضع هذه التقديرات للتغيير في حال غياب البيانات الموثوقة سواء البيانات الاقتصادية أوالمرتبطة بالطاقة في إقليم كردستان العراق. ومع ذلك، فإنها تشير إلى أن توفير غاز طبيعي بأسعار منخفضة لمحطات الطاقة المحلية من المرجح أن يمثل 40% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان.

من الأهمية بمكان ملاحظة أن كافة هذه المنافع الاقتصادية تم قياسها طبقا لمعدل إنتاج الغاز الحالي الذي يقدر بنحو 320 مليون قدم مكعب قياسي يومياً من حقل خور مور فقط ولا يتناول المنافع الإضافية الهامة التي كان من الممكن تحقيقها إذا تمكنت دانة غاز ونفط الهلال من تنفيذ خطتهما لتطوير الغاز طبقاً للاتفاقية والتي تمت إعاقتها نتيجة لعدم التوصل لحل النزاع الذي بدأ في مايو 2009 مع حكومة إقليم كردستان كما هو وارد أعلاه. قد تعود هذه المنافع الهامة على اقتصاد إقليم كردستان في شكل طاقة كهربائية غير منقطعة وتعزيز النمو في مختلف القطاعات الصناعية والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي وما ينتج عن ذلك من زيادة في الدخل للفرد في إقليم كردستان. وتم عرض نطاق المنافع والآثار التعاقبية بالنسبة لإقليم كردستان في ظهر هذه الصورة.

خط أنابيب دانة غاز ونفط الهلال - إلى محطات الكهرباء

إمدادات لاثنتين من محطات الكهرباء التي توفر *1625* ميجاوات من الكهرباء غير المكلفة.

ملخص المنافع الاقتصادية التعاقبية التي تعود على إقليم كردستان من الغاز الذي يوفره مشروع دانة غاز ونفط الهلال لمحطتي الكهرباء في إربيل وجمجمال

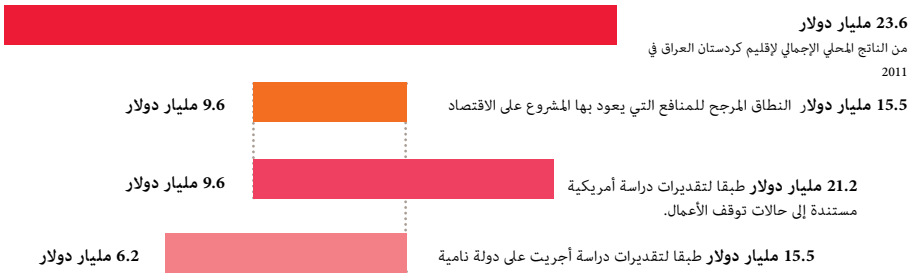

المصدر: تحليل برايس وترهاوس كوبرز. ملاحظة: تمثل هذه التأثيرات أنواع مختلفة من التأثيرات الاقتصادية. وهي عبارة عن تحليلات تكميلية تشير إلى أنه من المرجح أن يمثل التأثير الاقتصادي 40% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كردستان العراق في 2011.

لذا، من الأهمية بمكان التأكيد على حقيقة أنه برغم أن مرحلة إنشاء المشروع كانت ذات منافع ضخمة بالنسبة لاقتصاد إقليم كردستان، إلا أن الإسهام الأكبر والأهم بالنسبة للمجتمع كان وسيظل ناتج عن تأثيره في توفير إمدادات طاقة كهربائية أوفر وأكثر موثوقية لدعم نمو اقتصاد إقليم كردستان. وقد تكون التأثيرات التعاقبية أكبر من ناحية الحجم. ويرجع ذلك إلى أن قطاع الطاقة يعد من القطاعات الأكثر تداخلاً مع باقي القطاعات الاقتصادية. توفر الكهرباء يعد من المدخلات الرئيسية لقطاع عريض من العمليات الصناعية، ولطالما كان استهلاك الكهرباء يقترن بالنمو الاقتصادي الأسرع على صعيد الاقتصاد الكلي. فضلا عن ذلك، لا يمكن الاستمرار في تنفيذ الأعمال في بيئة لايمكن التنبؤ بإمدادات الطاقة بها. ففي الاقتصادات المتقدمة قد تصل تكاليف انقطاع الطاقة الكهربائية إلى مليارات الدولارات.

الطاقة والنمو في العراق وإقليم كردستان

تعاني العراق بصفة عامة وإقليم كردستان بصفة خاصة من نقص الطاقة الكهربائية. وقد وصل الحد الأقصى للطلب في العراق عام 2011 إلى 15 جيجاوات بينما لم يتوفر سوى 9 جيجاوات. وبالمثل، وصل الحد الأقصى للطلب في إقليم كردستان إلى (2900 ميجاوات) والذي تجاوز الحد الأقصى للتحميل (1900 ميجاوات) بما بلغت نسبته 45% في شتاء عام 2012.

يعد انقطاع الكهرباء للترشيد من الأمور المعتادة في العراق، وحتى إقليم كردستان (الذي يتمتع بالبنية التحتية الأكثر تقدما وحالات قصور الطاقة الأقل نسبياً) لازال يعاني من انقطاع الكهرباء لمدة ساعتين يومياً.

في هذا السياق، يعد النمو الاقتصادي الذي تحقق مؤخراً نمواً مذهلاً؛ فقد تم تقييم نمو إقليم كردستان للفترة 2011-2012 بحوالي 12%. أما بالنسبة للعراق ككل، فبلغت نسبة النمو في 2011-2012 ما يقرب من 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 216 مليار دولار. على الرغم من ذلك، تشير الأدلة السائدة إلى أن أزمة الطاقة تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية الأوسع. وقد أفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة بأن نقص إمدادات الطاقة الموثوقة كان لها "آثار بالغة" على الأعمال. كما أشار أصحاب المصلحة في قطاع الإنشاءات في إقليم كردستان (الذين يمثلون 21% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى أن الطاقة تعد من المعوقات الرئيسية للتنمية. وقد أدركت الحكومات الإقليمية والوطنية ذلك وتعمل على تنفيذ خطط طموحة لتوسعة نطاق توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها. ومن أهم عناصر هذه الاستراتيجية هو زيادة دور توليد الطاقة من الغاز الطبيعي في إقليم كردستان من 63% في 2012 إلى 75% في 2020، وخلال هذه العملية سوف يتم الاستغناء عن استخدام الديزل كوقود أساسي في محطات توليد الطاقة.

دراسة حالة: الأثر الذي أحدثه توفير الكهرباء في إقليم كردستان

خلال العقد الماضي، شهد إقليم كردستان عملية تحول ضخمة بمعدل نمو اقتصادي ثنائي الرقم، الأمر الذي رفع مستوى المعيشة في إقليم كردستان بسرعة كبيرة. وتقبع الثورة الصناعية التي شهدها الإقليم في قلب عملية التحول. ففي عام 2006، اعتمد الإقليم على واردات الكهرباء من منطاق أخرى في العراق وتركيا وإيران لتلبية معظم احتياجاته من الكهرباء.[2] وقد أدى الانقطاع المتكرر للكهرباء وتوفرها بمعدل 8 ساعات يوميا فقط، إلى إعاقة الأنشطة الاقتصادية. وإذا انتقلنا إلى المشهد اليوم، وبفضل مشروع دانة غاز ونفط الهلال، يتمتع الإقليم بإمداد كهرباء بمعدل 22 ساعة يوميا وقد يكون في سبيله إلى أن يصبح ضمن مصدري الطاقة في عام[3] 2016.

وقد نسب رئيس وزراء إقليم كردستان هذا التقدم الاقتصادي السريع جزئيا إلى ثورة الطاقة حيث أفاد بأن أحد العناصر الرئيسية لتحقيق نجاح الإقليم كانت أنهم قاموا "باتخاذ خطوات جريئة ومبتكرة في مجال تطوير الطاقة والاستثمار الأجنبي لضمان قيام الشركات الدولية بما فيها كبرى الشركات بتأسيس مقرات لها هنا ومساعدتنا على تطوير موارد الطاقة لدينا." [4]

وقد كان لاستثمار 1.1 مليار دولار أمريكي في مشروع دانة غاز ونفط الهلال كبير الأثر في توفير غاز طبيعي منتج محلياً [5] بأسعار منخفضة الأمر الذي أدى إلى توفر الكهرباء (الصناعية والتجزئة) في الإقليم كما ساهم في النمو متعدد الجوانب لاقتصاد إقليم كردستان. وفيما يلي نستعرض بعض التأثيرات المباشرة لهذه التحسينات الهائلة في إمداد الطاقة:

منذ عام 2003، شهد إقليم كردستان نمو هائل (1400%) في حصة الفرد في الناتج المحلي [6] الإجمالي ، محققا بذلك معدلات النمو الأعلى في المنطقة.

- إجراء توسعات كبيرة في اثنين من المطارات الدولية (إربيل والسليمانية) خلال الأعوام القليلة الماضية.

- تم استخدام الغاز الناتج من مشروع دانة غاز ونفط الهلال من أجل تعزيز الاقتصاد المحلي في عدة قطاعات.

- ساعد توفير كهرباء كافية على زيادة الأنشطة العقارية في السوق العقاري المحلي: [7]

- تواصل البنية التحتية القوية في إربيل تعزيز السوق العقاري السكني (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – قيمة قطاع الإنشاءات في إربيل تبلغ 2.8 مليار دولار).

- تشهد البنية التحتية السياحية وقطاع الضيافة في المدينة نموا وتوسعا.

- يزيد الطلب على مقرات للمكاتب في إربيل نتيجة لزيادة عدد الشركات والأعمال.

تساعد الزيادة في مستويات الدخل القابل للصرف والاستقرار الملحوظ في جذب الزائرين على تحقيق نمو كبير في قطاع التجزئة في إربيل.

[2] إنفست إن جروب – مراجعة كردستان 2013
[3] إنفست إن جروب – مراجعة كردستان 2013
[4] إنفست إن جروب – مراجعة كردستان سبتمبر 2013، صفحة 23
[5] إنفست إن جروب – مراجعة كردستان سبتمبر 2013، صفحة 56
[6] نظرة عامة: اقتصاد إقليم كردستان العراق (إنفست إن جروب 2013)
[7] إرنست آند يونغ – نظرة عامة على سوق العقارات في إربيل، 2014

بلغ الوفر السنوي لحكومة إقليم كردستان 3.4 مليار دولار نتيجة استبدال الديزل

انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تجنبها تقدر بحوالي 300 مليون دولار سنويا؛ وبلغ الإجمالي منذ بدء العمل حتى تاريخه 1.4 مليار دولار

إجمالي إنتاج 320 مليون قدم مكعب قياسي يوميا

دانة غاز ونفط الهلال - محطة الغاز النفطي المسال

منافع مشروع دانة غاز ونفط الهلال

المنافع المباشرة للمشروع

فيما يتعلق بالمنافع المباشرة لمشروع دانة غاز ونفط الهلال، ثمة أربع آليات أساسية يتم من خلالها تحقيق هذه التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحسين إمداد الكهرباء. تشتمل هذه الآليات على: 1) تنويع القاعدة الصناعية، 2) دعم ريادة ونمو الأعمال، 3) التأثيرات الاجتماعية على السكان، 4) الوفر المالي لصالح حكومة إقليم كردستان.

من هذا المنطلق، كان المبدأ الاقتصادي الأساسي وراء تنفيذ المشروع هو تأمين إمداد مادة التغذية من الغاز الطبيعي إلى محطتي الكهرباء في إقليم كردستان (إربيل وجمجمال) في إطار الاتفاقية المبرمة مع حكومة إقليم كردستان. تمثل الاتفاقية تطوير الغاز للصناعة والتصدير كجزء من برنامج الاستثمار الموسع لحكومة كردستان في البنية التحتية الاقتصادية والهادف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية لإقليم كردستان فضلاً عن المساعدة في وضع الإقليم على طريق النمو الاقتصادي المستدام.

تم تقييم هذه المنافع مقابل كل من الأولويات الاستراتيجية لحكومة إقليم كردستان وهي: *1)* تطوير البنية التحتية، *2)* النمو الاقتصادي، *3)* الرفاهية الاجتماعية، *4)* الحماية البيئية.

(يرجى ملاحظة أن هذه المنافع مقيدة حاليا نتيجة للنزاع القائم وسوف تتوسع بصورة ملحوظة بعد حل هذا النزاع)

استثمار اكثر من **1.1 مليار دولار**

تطوير البنية التحتية من خلال إمداد **غاز بأسعار منخفضة وموثوق**

توفير فرص **التوظيف** للمواطنين

توريد الغاز لاثنتين من محطات توليد الكهرباء، ما نتج عنه إمدادات كهرباء غير منقطعة **من ساعتين يوميا (قبل عام 2002) حتى 22 ساعة يوميا في وقتنا الحالي.**

الاستثمار في المستقبل من خلال برنامج العمل المجتمعي

حماية البيئة من خلال **استبدال وقود الديزل المسبب للتلوث بالغاز الطبيعي**

تطوير البنية التحتية

توريد الغاز لاثنتين من أكبر محطات الطاقة الكهربائية

توفير طاقة آمنة ومنخفضة التكلفة لأربعة ملايين مواطن عراقي

4 ملايين

وفورات سنوية لحكومة إقليم كردستان **3.4** مليار دولار سنويا نتيجة لاستبدال الديزل بالغاز الطبيعي.

إجمالي وفورات مالية لحكومة كردستان منذ بدء توريد الغاز (أكتوبر 2008) حتى 31 ديسمبر 2014 تقدر بـ 15.9 مليار دولار.

وفورات بلغت **15.9 مليار دولار**

2014 – 2008

النمو الاقتصادي

إيجاد 40 ألف وظيفة/سنة عمل في مجال الإنشاءات في إقليم كردستان نتيجة للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمستحدثة

40 ألف وظيفة

إجمالي قيمة مضافة **326 مليار دولار**

18% تقريباً

من إجمالي العمالة المحلية في شركات النفط والغاز تعمل لدى دانة غاز ونفط الهلال.

الرفاهية الاجتماعية

استثمر البرنامج المجتمعي للمشروع مبالغ كبيرة لتحسين البنية التحتية الاجتماعية.

الأجور المرتبطة بالمشروع بالنسبة للمواطنين أعلى من متوسط الأجور وخط الفقر.

مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

الحماية البيئية

تم تجنب انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة لاستبدال الديزل بالغاز في كلتا المحطتين بقيمة نحو 300 مليون دولار سنويا

إجمالي قيمة تجنب انبعاثات غازات الدفيئة منذ بدء المشروع في أكتوبر 2008 حتى ديسمبر 2014

1.43 مليار دولار

تم إعداد هذه الوثيقة لصالح شركة دانة غاز ش.م.ع وشركة نفط الهلال العالمية المحدودة ("العميل") من أجل تحقيق أغراض الاتفاق المبرم بيننا وبين العميل بتاريخ 31 يناير 2011 وتعديلاته والذي نقوم بموجبه بتقديم الخدمات، وبناء على شروط ذلك الاتفاق وتعديلاته. ولا نتحمل أية مسؤولية (بما في ذلك الإهمال) تجاه أي شخص آخر ذو صلة بهذه الوثيقة. تستند المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بشكل أساسي إلى البيانات المقدمة من العميل والمدعومة بأبحاث خاصة بأطراف خارجية ووثائق أخرى طبقاً للملاءمة. لم يتم تدقيق هذه المعلومات أو التأكد من صحتها. تتحمل إدارة العميل وحدها كامل المسؤولية عن تطبيق أية أحكام مستقلة متعلقة بالأعمال على أي قرارات تنفيذ أو إجراءات متعلقة بالخدمات والأعمال التي قدمناها.

© 2015 تقوم بي دبليو سي بمساعدة المؤسسات والأفراد على إيجاد القيمة التي يبحثون عنها. فنحن نمثل شبكة من الشركات في 157 دولة وأكثر من 195 ألف موظف ملتزمين بتقديم أعلى درجات الجودة في خدمات التأمين والضرائب والخدمات الاستشارية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا www.pwc.com/structure

بي دبليو سي في الشرق الأوسط
تأسست بي دبليو سي في الشرق الأوسط منذ 40 سنة، ولديها مقرات في البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت وليبيا وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ويعمل لديها أكثر من 3000 موظف. (www.pwc.com/middle-east). يشير الاسم "بي دبليو سي" إلى شبكة برايس وترهاوس كوبرز و/أو واحد أو أكثر من الشركات الأعضاء بها والتي تتمتع كل منها بكيان قانوني منفصل. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة:
www.pwc.com/structure

Creative Design Centre CDC 966 06/2015